واقع الزراعة والثروة الحيوانية في محافظة الديوانية

٤٨٪ من أراضيها الصالحة للزراعة خارج إطار الحصة المائية

يبدو ان الاهمال والحرمان مازالا رفيق درب ابناء محافظة الديوانية التي تفتقر للمصادر الاقتصادية المهمة التي تُسهمُ بدورها بتقليص حجم البطالة فيها وذلك لكونها بقيت مهملة ولم يتم انشاء اي مشاريع ستراتجية واقتصادية طوال السنوات الخمس الماضية ما جعل نسبة البطالة تتصاعد يوماً بعد اخر سيما في صفوف ابناء الريف الذين باتوا يعانون كثيراً شبح شحة مياه السقي والازمات الناتجة عنه لعل ابرزها منع الفلاحين من زراعة الشلب في اهم مناطق العراق المتخصصة بالشلب وهي الديوانية التي يعتاش ٧٠٪ من سكانها على الزراعة ومحاصيلها الموسمية ، كذلك التحذير من زراعة المحاصيل الزراعية الاخرى مثل السمسم وحب الشمس والقطن والفواكه والخضراوات.

الديوانية/ باسم الشرقي

قرارات المنع التي صدرت باوامر وزارية زادت من معاناة وهموم فلاحي ومزارعي ومربي المواشي في المحافظة الذين طالبوا الحكومة بانصافهم وتعويضهم مادياً وشمول الفقراء منهم بمنح تعوض مصدر رزقهم الموسمي.

ومن المعروف ان محافظة الديوانية تشتهر بزراعة محاصيل الشلب (العنبر العراقي- وعنبر الياسمين) والحنطة والشعير وهي من المحاصيل الستراتيجية وتوجد فيها زراعة حقلية تمتد على الضفة الغربية من نهر الفرات في الاراضي الصحراوية ، وزراعة الخضر الصيفية والشتوية وتوجد بساتين النخيل التي تمتد على ضفاف الانهار وتشتهر بتمور الزهدي والخضراوات والخستاوي وانواع اخرى من التمر الملون.

كذلك توجد بساتين للفاكهة من العنب والعرموط والخوخ والاجاص والبرتقال والليمون وهي بساتين منتشرة في اقضية ونواحي المحافظة وبشكل محدود لاتكفي للاستهلاك المحلي .

وتفتقر المحافظة كبقية المحافظات العراقية الى العمل التقني للزراعة العلمية حيث لم تتوفر الالات الزراعية الحديثة لتغطي المساحة المزروعة منها او المستصلحة من الات البذار والمكافحة بالرش عن طريق المروحيات الخاصة بذلك او رش الي يتناسب مع نوع الزراعة كذلك الافتقار للحاصدات والشفلات والساحبات وغيرها.

/المدى/تجولت في بعض المناطق الزراعية المهمة في المحافظة والتقت عدداً من فلاحي ومربي المواشي ومدير الزراعة في المحافظة وخرجت بحصيلة مؤلمة تهدد ابرز محافظات البلاد الزراعية.

يقول الفلاح /وائل كريم/ من قضاء الشامية (اشهر مناطق البلاد بزراعة الشلب):"القرار الذي اصدرته وزارة الزراعة مؤخراً مجحف لكونه لم يوفر البديل للفلاح رغم علمنا بشحة المياه هذا الموسم ولكون الشلب يحتاج الى مياه مستمرة فيه طوال الموسم.

وتابع:"ستحرم الاف العوائل التي تعتاش على زراعة الشلب من المنتوج الموسمي الذي يعتبر مصدر رزقها الاساسي ونطالب من وزارة الزراعة ان توفر البديل لانقاذ تلك العوائل والوقوف معها لا اجبارها على تنفيذ القرارات التي ربما لن يلتزم بها الكثير من الفلاحين ان لم يحصلوا على البديل كونهم /سيتضورون جوعاً/ او ربما يسلكون طرقاً اخرى تؤثر في امن المدينة ؟.

الفلاح حميد ميرزا من ناحية الصلاحية يقول:" ليس امام المزارع فرصة للتعويض امام موسم الجفاف الذي يلوح في افق هذا الصيف ففي هذه الاشهر من كل سنة يكون فائض المياه كبيرا بسبب موسم الحصاد الا ان المياه في هذه الايام تشهد تراجعا كبيرا عن معدلات مناسيبها ولا احد يستطيع ان يقنع المزارع بانه مهدد بشكل جدي غير تلك الاخبار المتفرقة في وسائل الاعلام التي تؤكد ان العراق يمر بموسم جفاف ربما قاسٍ جدا.

واضاف:"المعضلة الحقيقية التي تواجهنا كمزارعين في محافظة الديوانية هي التحديات الكبيرة التي تواجه زراعة الشلب هذه السنة والذي يحتاج الى كميات كبيرة من المياه مع وجود موسم الجفاف.

ونحن نفخر ونعتز بزراعة الشلب في ناحيتنا لكونها تنتج اروع الرز المعطر في البلاد وهي طيبة ويفوح منها العنبر .

الفلاح /علي مسلم/ من القضاء ذاته اقترح على وزارة الزراعة والحكومة المركزية ان تخصص منحاً مالية للعوائل المتضررة خصوصاً الفقيرة منها والتي حرمت من زراعة الشلب او المحاصيل الاخرى ، وذلك بهدف اعانتهم على تحمل هموم الحياة .

مبيناً:"ان هذا الامر سيقلص من حالات التسليب والسرقة التي انتعشت في بعض الاقضية والنواحي لعل ابرزها الحمزة الشرقي وغماس واللتين حدثت فيهما الكثير من حالات السرقة والتسليب والقتل جراء تفاقم ازمة البطالة.

الفلاح /حازم حسين /من ناحية سومر: "قال: ان هذا العام يعتبر أسوأ موسم زراعي يمر في زراعة الحنطة والشعير حيث شهد تراجعاً كبيراً في المحاصيل الشتوية جراء تسبب موجات البرد والانجماد بالتأثير في عملية زراعة تلك المحاصيل التي تراجعت بنسبة ٧٠٪ في الانتاج قياساً بالعام الماضي وما سبقه من الاعوام، كذلك عانينا كثيراً من ضعف المستلزمات الزراعية التي اثرت ايضاً في معدل الانتاج النهائي للمحاصيل.

واضاف حسين:"ان المياه في هذه الايام تشهد تراجعا كبيرا عن معدلات مناسيبها وهذا الامر سيؤدي الى كارثة بطالة بابناء الريف ربما سيجعلهم يفكرون بترك مناطقهم والهجرة للمدينة لكون الفلاح ومصدر رزقه ورزق اطفاله في خطر اذا استمر تراجع مناسيب المياه .

مضيفاً:"بان مازاد من معاناة الفلاحين هذا الموسم اعلان الدولة عن زيادة اسعار المحاصيل ادى الى رفع اجور المكننة والاسمدة والحصاد والايدي العاملة والخدمات الاخرى.

الفلاح محمد الموسوي:"من قضاء عفك يقول:"نحن محافظة زراعية ويعتمد الكثير من سكانها على الزراعة في مختلف مجالاتها ونحن اليوم نعاني ضعفاً كبيراً في القطاع الزراعي جراء اهمال حكومي باتت ملامحه تتوضح خلال السنوات الاخيرة ، ونرى الدعم الرسمي بات يحسب على الانتماءات الحزبية او الرشا. وهذا الامر سيجعل البطالة تتفاقم بين ابناء الريف الذين بات الكثير منهم يفكر بالهجرة الى المدينة والبحث عن مصدر رزق لعوائلهم برغم شحة الاعمال وصعوبة الحصول على وظائف في المدينة الا انهم سيكونون مجبرين بقبول امرين احلاهما مر.

المزارع جفات عبد من قضاء الحمزة الشرقي يقول: تعلم جيداً الحكومة المحلية والاجهزة الامنية ان قضاء الحمزة يعتبر اخطر الاقضية امنياً لكونه يعتبر ثاني اكبر قضاء في المحافظة والبطالة فيها تفاقمت كثيراً في السنوات الاخيرة ولا حلول ولامعالجات حتى الان بل زيادة للمعاناة .

واردف عبد:"يضطر الكثير من الشباب الى الانحراف والاتجاه الى طرق التسليب بعد يأسهم من توفر فرص تعيين او ايجاد مشاريع زراعية تنقذهم من الضياع الذي اضاع معه مستقبل عشرات العوائل.

واتهم عبد الجهات الزراعية والحكومية بالتقصير وعدم الاهتمام بالفلاحين وابناء الريف.

مربي المواشي/ حبيب حسين / في ناحية الدغارة يقول:"اضطر في الكثير من الاحيان الى القيام / بايراد ..سقي..المواشي / من مياه مالحة غير صالحة للشرب بسبب ازمة المياه في المحافظة وذلك كون المياه باتت تنهمر في جداولنا الرئيسة وفق ايام وساعات محددة وهذا الامر يجعلنا نخاف اليوم الذي يجعلنا نحن البشر عدم ايجاد المكان الذي نروي من خلاله ضمأنا.

وواصل حسين حديثه: "المواشي باتت شاحبة ونحيفة وذلك بسبب انحسار المناطق الخضر التي جفت بعد قطع وتنظيم انسيابية المياه، كذلك ارتفاع مواقع / الكصيل/ التي تعتبر من اهم المواقع التي تعتاش عليها المواشي ناهيك عن ارتفاع سعر الشعير.

وهناك مشاكل اخرى يعانيها الفلاحون حيث يقول الفلاح حسين عبد من ناحية سومر:"هناك مشكلات الملكية الزراعية والتجاوز على قوانين الاصلاح الزراعي والتجاوز على حقوق الفلاحين، الذين يعتبرون القوى الانتاجية لزيادته،وعدم وجود قوانين جديدة توحد قوانين ملكية الارض الزراعية وخاصة ملكية الورثة والقطع الزراعية الصغيرة للورثة وان اكثرية الفلاحين يرزحون تحت استغلال الملاكين الصغار وكثرة الورثة في القطعة الزراعية والتي تؤدي الى خلق مشاكل كثيرة في هذا الميدان منها قيام الفلاح ببذار الارض وحراثتها وتعديلها وتسميدها وسقيها...الخ. اضافة الى ادارتها وحراستها وعند قسمة الحاصلات الزراعية يقوم الملاك باخذ حصة الادارة والحراسة وحرمان الفلاح من حقوقه وهذا الامر يحمل الفلاحين عبئا اقتصادياً عند عدم اعطاء الورثة المستلزمات الزراعية وكلفها للفلاحين مما يضطر قسم من الفلاحين الى هجرة الريف بسبب تراكم الديون وصغر المساحة الزراعية ومشاكل الورثة الى المدينة من اجل البحث عن العمل.

واضاف:"ايضا هناك مشكلة الماكنات والحرث والحصاد ومشكلة منظومة الري والمبازل اذ لا توجد بشكل علمي ومتقن حيث ترتفع المياه في الاماكن المنخفضة مما يؤدي الى بور الاراضي بسبب عدم وجود مبازل موحدة لتخليص التربة من الاملاح وهدر المياه العذبة في الانهر وخروجها الى المبازل، ونطالب ببدائل عن منظومة ري علمية تحفظ المياه من الهدر والاستفادة منها الى الاماكن المرتفعة والاستفادة من مياه المبازل وايجاد حسابات الكترونية علمية ومضبوطة للاستفادة من المياه المهدورة لاحياء الاراضي البور وزيادة الانتاج الزراعي.

محافظ الديوانية حامد الخضري دعا الى عقد مؤتمر زراعي يحضره رئيس الوزراء ووزيرا الزراعة والموارد المائية ويدعى إليه الفلاحون والمزارعون باعتبارهم اصحاب المشكلة التي تبحث عن حل وذلك من اجل بحث مشكلاتهم بصورة مباشرة.

واكد المحافظ ضرورة استحداث كلية للزراعة ومعهد زراعي فني والاهتمام باعدادية الزراعة ودعوة الشركات المتخصصة بالجانب الزراعي للاستثمار في المحافظة.

ويرى الخضري انه شحة المياه هي ليس فقط المشكلة التي تواجه المحافظة والفلاحين فقط بل ان المحافظات التي يجري منها نهر الديوانية ونهر الشامية ونهر الدغارة تتجاوز على حصة المحافظة من المياه الامر الذي يعده صعبا من دون قرارات قوية تمنع زراعة الشلب في المحافظات التي لا تزرعه سابقا واعطاء مزيد من المياه الى المحافظة التي هي الاخرى ربما تواجه صعوبات كبيرة بسبب قرارات منع زراعة الشلب فيها.

الدكتور سالم عبد الحسن رسن الاستاذ المساعد في كلية الادارة والاقتصاد :"قال القطاع الزراعي وسبل التنمية الزراعية في محافظة الديوانية التي تعد من المحافظات الزراعية المهمة في البلاد فيها سعة في الارض وهذه المقومات تكفي لسلة غذاء واعدة تعطي ثمارها الى اهلها والى المحافظات المجاورة لو توفر الدعم ومياه السقي الكامل.

وتتألف المحافظة من اربعة اقضية مرتبطة بخمس عشرة ناحية فيها اراض زراعية صالحة وغير صالحة للزراعة ، وهناك ماء وافر فيها لكن لم يتم استغلاله ويحتاج الى تصنيع مواد تعمل في تقنين الماء وتحتاج الزراعة الى قوى بشرية عاملة.

واضاف:"ان الاراضي الزراعية في الديوانية تبلغ مساحاتها (٣٢٦٨٠٠٠) دونم في حين تشكل الموارد المائية نسبة ضئيلة قياسا بتلك المساحات حيث يوجد ٦ انهار في المحافظة فقط في حين يصل عدد السكان المعتاشين على الزراعة الى (١٧٨٠٧٣) وهي الفئات العمرية من ١٤- ٦٠ عاما والذين ربما سيجدون انفسهم هذه السنة من دون عمل.

وبخصوص الثرورة الحيوانية فلها اهمية باعتبارها المرتكز الثاني للفلاح بعد الزراعة ايضا ستتأثر هذا الموسم.

وشحة المياه التي ستواجه زراعة الشلب والمحاصيل الصيفية هذه السنة يضاف اليها ضعف التخطيط الحكومي الذي من المفترض ان يولي الزراعة اهمية ستراتيجية قصوى باعتبارها مصدر تغذية الشعب وغياب الحكومة عن السيطرة على توزيع المياه وهو الامر الذي يشكل للفلاح هاجسا كبيرا وسبب له مشكلات عشائرية كبيرة في ازمنة ماضية.

ونوصي بضرورة التحول الفوري نحو اساليب الري الحديثة كالرش بالتنقيط واستغلا المياه الجوفية في المناطق الصحراوية وتوسيع مجاري الانهار وتنظيم المياه وتيسير مهمة حصول الفلاحين على القروض لتملك المكننة الزراعية وتأسيس محطات تأجير لهذه الالات واستغلال الاراضي غير المستغلة والتوسع في زراعة المحاصيل الصناعية وتطوير الثروة الحيوانية ودعم الاستثمارات الزراعية وتعميق دور الارشاد الزراعي.

النقابي حاتم حمزة يقول:" ان نسبة الاراضي المستبعدة عن الحصة المائية تبلغ ٤٨,٥ ٪ وهي ذات النسبة منذ ٢٠٠٣ ولم يدخل أي جهد حكومي للاستصلاح لاستغلال الزيادات السكانية بدلا من ضمها الى قوائم العاطلين عن العمل . وقال ان المكائن الزراعية التي من ضمنها الساحبات الزراعية انها تعاني عجزا في اعدادها اذا ماقورنت اعدادها بمجموع الاراضي الصالحة للزراعة.

مدير زراعة الديوانية الدكتور صالح حسين: يقول: "هناك ضوابط وانظمة نتبعها في المجال الزراعي وبشكل مهني نسعى من خلالها الى عدم الاضرار بالمحافظة زراعياً والتي تعتبر من اهم محافظات البلاد في هذا المجال إضافة الى ذلك ان نسبة٧٠٪ من اهالي الديوانية موردهم من المجال الزراعي، ونحن نقدر عالياً التأثير الذي تسببه تلك الضوابط للفلاحين لعل اهمها اصدار قرار بمنع زراعة الشلب وبعض المحاصيل الاخرى خوفاً من عدم توفر مياه السقي الكاملة التي ربما تكلف خسائر مالية تقدر بمليارات الدولارات للفلاحين وبالتالي تضر باقتصاد البلد والاهالي معاً.

واضاف:"نحن مع تقديم المنح والقضاء على البطالة ونضم اصواتنا الى الاصوات التي تدعوا الى تقديم منح مالية للعوائل الفقيرة التي تضررت من قرار منع الزراعة هذا الموسم.

مضيفاً ونحن برغم هذه المعوقات الا اننا طامحون الى الارتقاء بالواقع الزراعي للمحافظة من خلال خططنا التي وضعت وهناك مشاريع كبيرة ستنفذ وستوفر فرصاً كثيرة للمئات من البطالة من ابناء الريف وتحتاج الى وقت خصوصاً في مجال الاستثمار.

وتم توفير قروض ميسرة لعدد من الفلاحين وهي تشكل نسبة ضئيلة من احتياجات الفلاح واكثرها ينصب على مشاريع ليس للفلاح العراقي خبرة طويلة فيها ولا تقدم حلولاً فورية لمشكلة قريبة.

مصدر امني في قضاء الحمزة الشرقي فضل عدم الكشف عن اسمه:قال:"أن معدلات التسليب والقتل ارتفعت كثيراً خلال العامين المنصرمين في القضاء وذلك بسبب ارتفاع نسب البطالة بين صفوف ابناء الريف وبالتالي سيخلق هذا الامر ضرراً امنياً واقتصادياً بين ابناء القضاء.

ونحن نعترف بان البطالة ساهمت بدفع هولاء الى درب الجريمة والانحراف .

واوضح:"بان اكثر جرائم القتل والتسليب تحصل في المحافظة من قبل ابناء الريف خصوصاً في الطرقات الريفية الوعرة .

موضحاً:"ان عدداً اخر من الاقضية والنواحي تعاني هذه الحالة التي اساءت كثيراً الى سمعة المحافظة واهلها الطيبين.

وندعو الى توفير فرص عمل للعاطلين وتقليل حجم البطالة بين ابناء الريف لان ذلك سيؤدي بالتالي الى انخفاض معدلات الجريمة والارتقاء بالمحافظة امنياً واقتصادياً.

الباحث قاسم السعيدي:"يرى ان مشكلة البطالة اهم عقبة تواجه الشباب العراقي خصوصاً ابناء الريف الذين غيبهم الاعلام وازدياد المشكلات التي تواجه الفلاح العراقي وعدم التطرق الى معاناتهم بشكل سليم ما ادى الى تفاقم نسبة البطالة بين صفوف ابناء الريف ،والتي نتجت عنها الكثير من عمليات القتل والتسليب والنهب والتي كانت كافية لادخال العشرات من الابرياء في طريق الانحراف والهاوية مجبرين او قادهم الاغواء الى هذا الطريق باي شكل من الاشكال التي تقودهم الى كسب المال من اجل اعانة عوائلهم سراً او علناً .

واضاف:"يجب على الحكومة المركزية والبرلمان العراقي ان يدرسوا وبشكل تفصيلي حالة ابناء الريف خصوصاً فئة الشباب الذين هم الان بامس الحاجة الى توفير فرص عمل مناسبة توفر لهم حياة كريمة.

مضيفاً:"ان الاهتمام بهذه الفئة والقضاء على البطالة سيسهم بانحسار جرائم القتل والتسليب واعادة الامن والهدوء الى المناطق المهددة بولادة مافيات كبيرة من جيوش الشباب الريفي العاطل عن العمل اذا ما استمر الحال على ماهو عليه خلال السنوات القادمة.

هموم وتطلعات ابناء الريف والمزارعين والفلاحين في واحة من اهم المحافظات الزراعية في البلاد تضع القائمين من الحكومة المحلية والمركزية والبرلمان العراقي أمام دراسة هذه الجوانب والخروج بتوصيات وقرارات ملزمة تأخذ بدورها الحلول اللازمة للقضاء على مشكلة البطالة بين ابناء الريف وجعل شباب الريف يتنفسون الصعداء وكسب لقمة العيش الكريمة ، التي ستكون البوابة المشرعة الى عودة العشرات من المغرر بهم في درب الجريمة الى كنف عوائلهم ومدنهم من اجل المساهمة مع ابناء المجتمع العراقي في بناء مجتمع حضاري مزدهر.

قرار منع زراعة الشلب لم يترافق مع بديل للمحافظة على مصالح الفلاحين

المحافظ : ندعو الشركات المتخصصة بالجانب الزراعي للاستثمار في المحافظة لمعالجة الازمة

مديردائرة الزراعة : ينبغي تقديم منح مالية للعوائل الفلاحية الفقيرة التي تضررت من قرار منع زراعة الشلب هذا الموسم ونسبة القروض التي قدمت للفلاحين ضئيلة ولا تقدم حلولاً فورية للمشكلة

خبير اقتصادي : لو توفر الدعم الكامل للقطاع الزراعي لتحولت الديوانية الى سلة غذاء لبقية المحافظات

اكثر من مليون مواطن سيجدون انفسهم بلا عمل هذا العام بسبب الازمة الزراعية

دعوة للتحول الفوري الى اساليب الري الحديثة واستغلال المياه الجوفية